



الإتحاد العام للعمال الجزائريين
Union Générale des Travailleurs Algériens
النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين
Syndicat Nationale des Enseignants Universitaires



بيان

في إطار النشاط المكثف للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين للاتحاد العام للعمال الجزائريين التقى أعضاء المكتب الوطني برئاسة الأمين العام للنقابة الأستاذ عمارنة مسعود، بمسئول قطاع التعليم العالي والبحث العلمي معالي الوزير الأستاذ الدكتور رشيد حراوية يوم الأربعاء 05 نوفمبر 2008 بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لدراسة ومناقشة جملة من القضايا الهامة المطروحة على مستوى الجامعة الجزائرية.

بعد وقوف دقيقة صمت ترحما على روح الفقيه الأستاذ بن شهيدة محمد، تفضل السيد الوزير بمداخلة تمحورت أساسا حول الجانب الأمني داخل الجامعة مبرزا دور الأسرة الجامعية قاطبة في محاربة كل الأشكال والممارسات السلبية الغريبة عن الجامعة.

ليأخذ الكلمة الأمين العام للنقابة الوطنية، الأستاذ مسعود عمارنة وبعد تقديمه لأعضاء المكتب الوطني ثمن مثل هذه اللقاءات الدالة على الاهتمام الكبير الذي يوليه السيد معالي الوزير للتشاور مع الشركاء الاجتماعيين حول إيجاد حلول لمختلف الانشغالات والاهتمامات المطروحة على مستوى الجامعة، والدور الذي يمكن أن تلعبه النقابة الوطنية من خلال تواجدها وانتشارها في أكثر من 46 مؤسسة جامعية واحتكاكها بشريحة كبيرة من الأساتذة وقوة اقتراحاتها المقدمة والمتضمنة في محاور البرنامج العام الذي تأخذ على عاتقها تنفيذه في مختلف مجالاته التي من بينها :



- الظروف الأمنية وحماية الأسرة الجامعية،
- الإصلاحات الجامعية نظام LMD،
- البحث العلمي،
- الحياة المهنية والاجتماعية.

فبالنسبة للظروف الأمنية وحماية الأسرة الجامعية تقدمت النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين بمجموعة من المقترحات في شكل تدابير مستعجلة وأخرى على المدى المتوسط، كما طلبت النقابة رفع كل حالات الغموض والتباين في المجال البيداغوجي مما يحد من الاحتجاجات ويسهل عمل المصالح البيداغوجية، كما أكدت أيضا على ضرورة تحرير ميثاق جامعي بإشراك كل أفراد الأسرة الجامعية يكون صمام أمان لخلق حوار جاد وفعال وإنهاء حالة التشنج وإرساء ثقافة الحوار .

كما تعهدت النقابة على تشكيل ملف حول الأمن في الجامعة وتقديمه للوصاية في الأجل القريبة، وفي المقابل تجاوب السيد الوزير مع هذه المقترحات كما ثمنها وتبناها وعلى رأسها الميثاق الجامعي الذي تعهد بتشكيل لجنة وطنية تضم مختلف أطراف الأسرة الجامعية سنسهر على إعداده.

أما فيما يتعلق بالإصلاحات الجامعية، فقد تم التركيز على نظام LMD الذي قدمت النقابة في شأنه تقييما شاملا لواقعه والنتائج المحققة من وراء تطبيقه في بعض المؤسسات الجامعية مع طرح تصور شامل للاقتراحات المستلزمة من الواقع من شأنها أن ترفع اللبس عن بعض القضايا التنظيمية المتعلقة بالجوانب التطبيقية يمكن أن تكون أرضية عمل للجنة الوزارية التي تسهر على متابعة هذا النظام كما أشار إلى ذلك معالي وزير التعليم العالي الذي أظهر تجاوبا مع أطروحات النقابة.

وبالنسبة للبحث العلمي قدمت النقابة العديد من النقاط والملاحظات المتعلقة بالمخابر وفرق البحث، وعمل للجنة الوطنية للترقية، وقد لمست نفس الانشغالات المطروحة لدى الوزارة التي وعدت بالتكفل بها.



وأمام الانشغالات التي طرحتها النقابة فيما يتعلق بالملفين الحساسين في الحياة المهنية والاجتماعية للأستاذ، ملف السكن وملف نظام التعويضات، ففي جو من روح المسؤولية قدم وزير التعليم العالي و البحث العلمي معلومات تتعلق بهما لمسنا من خلالها صدق النوايا في التكفل بهما، ففيما يخص السكن أكد السيد الوزير على المجهود المبذول من قبل مصالحه لإيجاد حل نهائي للمشاكل المطروحة يكون في مستوى تطلعات الأساتذة من خلال البرامج المسطرة التي تضم السكنات ذات الطابع الاجتماعي و الوظيفي و التساهمي وكذا السكنات الترقية ذات المستوى الرفيع التي شرع في إنجازها في بعض الولايات.

كما قدم ضمانات حول نظام التعويضات بالسهر على الإسراع في الانتهاء من إعداده في إطار اللجنة الوطنية التي تشارك فيها النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين باقتراحات جادة وبناءة .

وخصصت النقابة حيزا من النقاش لبعض الانشغالات الخاصة بالمرأة في الجامعة والدور الذي تلعبه.

وأمام التطور الهام الذي تعرفه بعض الجامعات الكبرى من حيث التزايد المعترف في عدد الطلبة ومستخدمي القطاع من أساتذة وعمال يصعب معها الوصول إلى تحسين الأداء وتحقيق الجودة والتحكم في التسيير، ترى النقابة أنه من الضروري إعادة هيكلة هذه الجامعات وتقسيمها ، و قد اوضح السيد الوزير ان الوزارة تفكر بجدية في هذه المسألة.

و في ختام هذا اللقاء الأول الذي دام اربع ساعات عبر أعضاء المكتب الوطني للنقابة عن ارتياحهم للجو الذي جرى فيه و عن النتائج المثمرة و عن تجاوب الوصاية مع طروحات النقابة.

